

## كتاب

الْوَصِيَّةُ: الأَمْرُ بالتَصَرُّفِ بعدَ الموتِ، وبِمَالٍ: التَّبَرُّعُ به بعدَ الموتِ.

شرح منصور

(الوصية) مِنْ وَصَيْتُ الشَّيْءَ أَصْبِيهِ: إِذَا وَصَلْتُهُ؛ لِأَنَّ الْمَيْتَ وَصَلَ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ أَمْرِ حَيَاتِهِ. مِمَّا بَعَدَهُ مِنْ أَمْرِ مَمَاتِهِ. وَأَوْصَى، وَأَوْصَى. وَمَعْنَى وَصَى وَاحِدًا. وَالاسْمُ: الْوَصِيَّةُ، وَالْوَصَايَةُ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَكَسْرِهَا.

وهي لغة: الأَمْرُ، قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ بِئِيهِمْ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢]، وقال: ﴿ذَلِكَ وَصَّنَاكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وشرعاً: (الأمر بالتصرف بعد الموت) كوصيته إلى مَنْ يَغْسَلُهُ، أو يَصَلِّيَ عَلَيْهِ إماماً، أو يتكلم على صغار<sup>(١)</sup> أو أولاده، أو يزوج بناته، ونحوه. وقد وصى أبو بكر بالخلافة لعمر رضي الله تعالى عنهما<sup>(٢)</sup>، ووصى بها عمر لأهل الشورى<sup>(٣)</sup>. وعن سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، قال: أوصى إلى الزبير سبعة من أصحابه، فكان يحفظ عليهم أموالهم، ويُنفق على أيتامهم من ماله<sup>(٤)</sup>. وقوله: بعد الموت مُخْرَجٌ للوكالة.

(و) الوصية (بمالٍ: التبرع به بعد الموت) بخلاف الهبة، والإجماع على جواز الوصية؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ...﴾ الآية. [البقرة: ١٨٠]، وقوله ﷺ: «ما حقُّ امرئٍ مسلمٍ، له شيءٌ يوصي به، يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبةً عند رأسه». متفق عليه<sup>(٥)</sup> من حديث ابن عمر.

(١) ليست في الأصل.

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ١٩٩/٣ - ٢٠٠، من حديث عبد الله البهي.

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٣٦٤/٣، من حديث أنس بن مالك، وأخرجه البخاري (٣٧٠٠)، من حديث عمرو بن ميمون بنحوه مطوَّلاً.

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٨٢/٦، من طريق هشام بن عروة عن أبيه قال: أوصى إلى الزبير رضي الله عنه عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن مسعود، والمقداد بن الأسود، ومطيع بن الأسود، ... الحديث.

(٥) البخاري (٢٧٣٨)، ومسلم (١٦٢٧) (١).

ولا تُعتبر فيها القربةُ.

وتصحُّ مطلقاً، ومقيّدةً، من مكلفٍ لم يعاين الموتَ، .....

شرح منصور

(ولا يُعتبر فيها) أي: الوصيةُ (القربةُ) لصحتها لمرتدٍّ، وحربيٍّ بدارٍ حربٍ، كاهبةٍ. وفي «الترغيب»: تصحُّ الوصيةُ لعمارةِ قبورِ المشايخ والعلماءِ<sup>(١)</sup>. وفي «التبصرة»: إن أوصى لما لا معروفَ فيه ولا برٍّ، ككنيسةٍ، أو كتبِ التوراةِ، لم تصحَّ<sup>(٢)</sup>.

(وتصحُّ) الوصيةُ (مطلقاً) كوصيتُ فلانٍ بكذا، (و) تصحُّ (مقيّدةً) كأن ميتٌ في مَرَضِي، أو عامي هذا، فلزيد كذا؛ لأنه تبرُّعٌ يملكُ تنجيزه، فملكٌ تعليقه، كالتعق.

وأركانها أربعة: موصٍ، ووصيةٌ، وموصى به، وموصى له.

وقد أشار إلى الأوّل بقوله: (من مكلفٍ لم يعاين الموتَ) / فإن عاينه، لم تصحَّ؛ لأنه لا قولٌ له، والوصيةُ قولٌ. قال في «الفروع»<sup>(٢)</sup>: ولنا خلافٌ: هل تقبلُ التوبةُ ما لم يعاين المَلَكُ<sup>(٣)</sup>، أو ما دامَ مكلفاً، أو ما لم يُغرَّغِر؟ قال في «تصحيح الفروع»<sup>(٤)</sup>: والأقوالُ الثلاثةُ متقاربةٌ. والصوابُ: تقبلُ ما دامَ عقله ثابتاً. وفي مسلمٍ وغيره: يا رسولَ الله، أيُّ الصدقةِ أفضلُ؟ فقال: «أن تصدَّقَ وأنت صحيحٌ، شحيحٌ، تخشى الفقرَ، وتأملُ الغنى، ولا تمهلُ حتى إذا بلغتِ الحُلُقُومَ، قلت: لفلانٍ كذا، ولفلانٍ كذا، وقد كان لفلانٍ»<sup>(٥)</sup>. قال في «شرح مسلم»<sup>(٦)</sup> إمّا من عنده<sup>(٧)</sup>، أو حكايةً عن الخطابي والمراد: قاربت

٣٤١/٢

(١) كيف، وقد أخرج مسلم (٩٦٩)، عن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله؟ أن لا تدع مثالا إلا طمسته، ولا قبراً إلا سويته.

(٢) ٦٥٧/٤.

(٣) بعدها في (م): «الموت».

(٤) ٦٥٧/٤ - ٦٥٨.

(٥) أخرجه البخاري (١٤١٩)، ومسلم (١٠٣٢) (٩٢)، من حديث أبي هريرة.

(٦) ١٢٣/٧.

(٧) جاء في هامش الأصل مانصه: [أي: عند شارحه النووي].

ولو كافراً أو فاسقاً أو أحرس، لا معتقلاً لسانه، بإشارة، أو سفيهاً بمال، لا على ولده، ولا سكراناً أو مُبرسماً. ومن مميز، لا طفل. بلفظ، وبخط ثابت، .....

شرح منصور

بلوغ الحلقوم، إذ لو بلغته حقيقة، لم تصح وصيته، ولا صدقته، ولا شيء من تصرفاته باتفاق الفقهاء.

(ولو) كان موص (كافراً أو فاسقاً) أو امرأة، أو قنا فيما عدا المال. وفيه: وإن لم يعتق، فلا وصية؛ لانتفاء ملكه، وكذا مكاتب ونحوه. (أو أحرس) بإشارة؛ لصحة هبتهم، فوصيتهم أولى. و (لا) تصح إن كان موص (معتقلاً لسانه، بإشارة) ولو مفهومة. نصاً، لأنه غير مأبوس من نطقه، أشبه الناطق. (أو) كان (سفيهاً) ووصى (بمال) فتصح؛ لتمحُّضها نفعاً له بلا ضرر، كعبادته، ولأن الحجر عليه؛ لحفظ ماله، ولا إضاعة فيها<sup>(١)</sup>؛ لأنه إن عاش، فماله له، وإن مات، فله ثوابه، وهو أحوج إليه من غيره. و (لا) تصح الوصية من سفيه (على ولده) لأنه لا يملك التصرف عليه بنفسه، فوصية أولى. و (ولا) تصح الوصية من موص إن كان (سكران) لأنه حينئذ غير عاقل، أشبه المجنون، وطلاقه إنما وقع؛ تغليظاً عليه. (أو) كان (مُبرسماً) فلا تصح وصيته؛ لأنه لا حكم لكلامه، أشبه المجنون، وكذا المغمى عليه، فإن كان يُفِيق أحياناً، ووصى في إفاقته، صحَّت. و (و) تصح الوصية (من مميز) يعقلها؛ لتمحُّضها نفعاً، كإسلامه، وصلاته؛ لأنها صدقة يحصل له ثوابها بعد غناه عن<sup>(٢)</sup> ماله، فلا ضرر يلحقه في عاجل دنياه ولا أخراه، بخلاف الهبة. و (لا) تصح من (طفل) لأنه لا يعقل الوصية، ولا حكم لكلامه.

وأشار إلى الثاني من أركان الوصية بقوله: (بلفظ) مسموع من الموصي بلا خلاف، (وبخط) لحديث ابن عمر، وتقدم أول الباب<sup>(٣)</sup>، (ثابت) أنه خط موص،

(١) بعدما في (س) و (م): «له».

(٢) في (س) و (م): «من».

(٣) ص ٤٣٩.

بإقرارٍ ورثيةٍ أو بينةٍ. لا إن ختمها وأشهدَ عليها، ولم يتحقق أنها بخطه.

شرح منصور

(بإقرارٍ ورثيةٍ، أو) إقامة (بينةٍ) أنه خطه. وقال القاضي في «شرح المختصر»<sup>(١)</sup>: ثبوت الخط يتوقف على معاينة البينة، أو الحاكم، لفعل الكتابة؛ لأن الكتابة عملٌ، والشهادة على العمل طريقها الروية. نقله الحارثي<sup>(٢)</sup>. والمقدم الأول، ولأن الوصية يُتسامح فيها، ولهذا صحَّ تعليقها. و (لا) تصحُّ (إن ختمها) موصٍ، (وأشهدَ عليها) محتومةً، ولم يعلم الشاهد ما فيها، (ولم يتحقق أنها) أي: الوصية (بخطه) أي: الموصي؛ لأنَّ الشاهد لا يجوز له الشهادة بما فيها بمجرد هذا القول؛ لعدم علمه بما فيها، ككتاب القاضي إلى القاضي. فإن ثبت أنه خطه، عمل بها؛ لما تقدم. ويجب العمل بوصية ثبتت بشهادة، أو إقرارٍ ورثيةٍ، ولو طالَّت مدتها، ما لم يُعلم رجوعه عنها؛ لأنَّ حكمها لا يزول بتطاول الزمانٍ ومجرّد الاحتمالِ والشكِّ، كسائر الأحكام. والأولى كتابتها والإشهادُ على ما فيها؛ لأنه أحفظ لها، وعن أنس: كانوا يكتبون في صدورِ وصاياهم: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أوصى به فلان، أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله، وأنَّ الساعة آتية لا ريبَ فيها، وأنَّ الله يبعثُ من في القبور، وأوصى من ترك من أهله/ أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيمُ بنه ويعقوبُ: ﴿يٰبَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]. رواه سعيد<sup>(٣)</sup>.

٣٤٢/٢

(١) هو: «مختصر الفروع» للقاضي علاء الدين علي بن سليمان المرادوي. «الدر المنضد» ص ٥٢.

(٢) المقتن مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٠٤/١٧.

(٣) في سننه ١٠٤/١.

وَتُسَنُّ لِمَنْ تَرَكَ خَيْرًا - وَهُوَ الْمَالُ الْكَثِيرُ عُرْفًا - بِخُمْسِهِ لِقَرِيبٍ  
فَقِيرٍ. وَإِلَّا فَلِمَسْكِينٍ وَعَالِمٍ وَدِينٍ، وَنَحْوِهِمْ.  
وَتُكْرَهُ لِفَقِيرٍ لَهُ وَرَثَةٌ، الْمُنْقَحُ: إِلَّا مَعَ غِنَى الْوَرِثَةِ.

شرح منصور

(وَتُسَنُّ) الْوَصِيَّةُ (لِمَنْ تَرَكَ خَيْرًا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠] فَسِيخُ الْوَجُوبِ، وَبَقِيَّ  
الاستحبابُ. وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ ابْنِ مَاجَهَ (١)، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، مَرْفُوعًا: «يَقُولُ اللَّهُ  
تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ جَعَلْتُ لَكَ نَصِيبًا مِنْ مَالِكَ حِينَ أَحَدْتُ بِكَظْمِكَ (٢)؛  
لَأُطَهِّرَكَ وَأَزْكِيكَ». (وَهُوَ) أَيُّ: الْخَيْرُ: (الْمَالُ الْكَثِيرُ عُرْفًا) فَلَا يَتَقَدَّرُ بِشَيْءٍ،  
(بِخُمْسِهِ) أَيُّ: خُمْسِ مَالِهِ، مُتَعَلِّقٌ بِ(تُسَنُّ) رُويَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ (٣). قَالَ  
أَبُو بَكْرٍ: رَضِيْتُ بِمَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ لِنَفْسِهِ. يَعْنِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا  
أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١] (٤). (لِقَرِيبٍ فَقِيرٍ)  
غَيْرِ وَارِثٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَاتَ ذَا الْقَرْبَى حَقًّا﴾ [الإسراء: ٢٦]، وَقَوْلِهِ:  
﴿وَمَاتَى أَمْوَالٌ عَلَىٰ حَيْدَرِي الْقَرْبَى﴾ [البقرة: ١٧٧] وَكَالصَّدَقَةِ عَلَيْهِمْ فِي  
الْحَيَاةِ. (وَإِلَّا) يَكُنُّ لَهُ قَرِيبٌ فَقِيرٌ، وَتَرَكَ خَيْرًا، (ف) الْمُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُوصِيَ  
(لِمَسْكِينٍ، وَعَالِمٍ، فَقِيرٍ، وَدِينٍ، فَقِيرٍ، وَنَحْوِهِمْ) كَابْنِ سَبِيلٍ، وَغَايِرِ.  
(وَتُكْرَهُ) وَصِيَّةُ (لِفَقِيرٍ) أَيُّ: مِنْهُ، إِنْ كَانَ (لَهُ وَرَثَةٌ) قَالَ (الْمُنْقَحُ: إِلَّا مَعَ  
غِنَى الْوَرِثَةِ) وَهُوَ مَعْنَى مَا قَالَهُ جَمَاعَةٌ (٥)، وَفِي «التبصرة»: رَوَاهُ ابْنُ مَنْصُورٍ (٦).

(١) فِي سَنَنِهِ (٢٧١٠).

(٢) الْكُظْمُ: مَعْرُجُ النَّفْسِ. «الْقَامُوسُ الْحَيْطُ»: (كُظْم).

(٣) أَخْرَجَ سَعِيدٌ فِي «سَنَنِهِ» ١٠٧/١ عَنْ الضَّحَّاكِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعَلِيًّا أَوْصِيَا بِالْخُمْسِ مِنْ أَمْوَالِهِمَا لِمَنْ  
لَا يَرِثُ مِنْ ذَوِي قَرَابَتِهِمَا.

(٤) أَخْرَجَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٦٣٦٣) عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَوْصَى بِالْخُمْسِ، وَقَالَ: أَوْصِيَ بِمَا  
رَضِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ﴾، وَأَوْصَى عَمْرًا بِالرَّبْعِ.

(٥) كَصَاحِبِ «الْمَغْنِيِّ» وَ«الرَّعَايَتَيْنِ»، وَ«النَّظْمِ»، وَ«الْفَاتِقِ»، وَغَيْرِهِمْ. انظُرْ: «الْمُنْقَحُ مَعَ الشَّرْحِ  
الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ» ٢١٥/١٧.

(٦) الْمُنْقَحُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٢١٥/١٧.

وتصحُّ ممن لا وارثَ له، بجميع ماله.  
 فلو ورثه زوجٌ أو زوجةٌ، وردَّها بالكلِّ، بطلتْ في قدرِ فرضه من  
 ثلثيه، فيأخذُ وصيُّ الثلث، ثم ذو الفرض فرضه من ثلثيه، ثم تُتمَّمُ منهما.  
 ولو وصَّى أحدهما للآخر، فله كلُّه إرثاً ووصيةً.  
 ويجبُ على مَنْ عليه حقٌّ بلا بينةٍ، ذكره.

شرح منصور

(وتصحُّ) الوصيةُ (ممن لا وارثَ له) مطلقاً (بجميع ماله) روي عن ابن  
 مسعود<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ المنعَ من الزيادةِ على الثلثِ لحقَّ الوارثِ، وهو معدومٌ.  
 (فلو ورثه) أي: الموصي (زوج، أو زوجة، وردَّها بالكلِّ، بطلتْ في قدرِ  
 فرضه) أي: الرادُّ، (من ثلثيه) أي: المال، فإن كان الرادُّ زوجاً، بطلتْ في  
 الثلث؛ لأنَّ له نصفَ الثلثين، وإن كان الزوجة، بطلتْ في السدس؛ لأنَّ لها  
 ربعَ الثلثين، وذلك لأنَّ الزوجَ والزوجةَ لا يُردُّ عليهما، والثلثُ لا يتوقَّفُ على  
 إجازةِ الورثة، فلا يأخذانِ من الثلثينِ أكثرَ من فرضيهما، (فيأخذُ وصيُّ  
 الثلث، ثم) يأخذُ (ذو الفرض) (زوجاً كان، أو غيره<sup>(٢)</sup>)، (فرضه من ثلثيه)  
 أي: المال، (ثم تُتمَّمُ) الوصيةُ (منهما) لموصى له؛ لأنَّ الزائدَ على فرضِ أحدِ  
 الزوجينِ لا أولى به من الموصى له، أشبه ما لو لم يكن لموصٍ وارث<sup>(٣)</sup> مطلقاً.  
 (ولو وصَّى أحدهما) أي: أحدُ الزوجينِ (للاخر) بكلِّ ماله، ولا وارثَ  
 له غيره، (فله) أي: الموصى له (كلُّه) أي: كلُّ المالِ، فيأخذُ جميعه (إرثاً،  
 ووصيةً) لما تقدَّم.

(ويجبُ على مَنْ عليه حقٌّ بلا بينةٍ، ذكره) أي: الحقُّ، سواءً كان لله،

(١) أخرج عبد الرزاق في «مصنفة» (١٦٣٧١)، وسعيد بن منصور في «سننه» ٨١/١، عن عمرو بن  
 شرحبيل قال: قال لي عبد الله بن مسعود: إنكم من أحرى حي بالكوفة أن يموت أحدكم، ولا يدغ  
 عصبية، ولا رحماً، فما يمنعه إذا كان كذلك أن يضع ماله في الفقراء والمساكين.

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) بعدها في (م): «زوجاً أو غيره».

وتحرّم ممن يرثه غيرُ زوجٍ أو زوجةٍ، بزائدٍ على الثلثِ لأجنبيٍّ،  
ولوارثٍ بشيءٍ، وتصحُّ، وتَقِفُ على إجازةِ الورثةِ.

شرح منصور

أو لآدميٍّ؛ لثلاثٍ يضيعُ.

(وتحرّم) الوصيةُ (ممن يرثه غيرُ زوجٍ، أو غيرُ (زوجةٍ، بزائدٍ على الثلثِ لأجنبيٍّ، ولوارثٍ بشيءٍ) مطلقاً<sup>(١)</sup>. نصّاً، سواءً كانت في صحته أو مرضه؛ أما تحريمُ الوصيةِ لغيرِ وارثٍ بزائدٍ على الثلثِ؛ فلقوله ﷺ لسعيدٍ، حين قال: أوصي بمالي كلّهُ؟ قال: «لا». قال: فالشطرُ؟ قال: «لا». قال: فالثلثُ. قال: «الثلثُ والثلثُ كثيرٌ...» الحديثُ. متفقٌ عليه<sup>(٢)</sup>. وأما تحرّمها للوارثِ بشيءٍ؛ فلحديث: «إنَّ اللهَ تعالى قد أعطى كلَّ ذي حقٍّ حَقَّهُ، فلا وصيةَ لوارثٍ»<sup>(٣)</sup>. رواه الخمسةُ إلا أبداً داود<sup>(٤)</sup>، من حديث عمرو بن خارجة. وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، عن أبي أمامة الباهليِّ. (وتصحُّ) هذه الوصيةُ المحرّمةُ، (وتَقِفُ على إجازةِ الورثةِ) لحديثِ ابنِ عباسٍ، مرفوعاً: «لا تجوزُ وصيةُ لوارثٍ إلا أن يشاءَ الورثةُ». <sup>(٥)</sup> وعن عمرو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جدّه، مرفوعاً: «لا وصيةَ لوارثٍ إلا أن تجيزَ الورثةُ»<sup>(٥)</sup>. رواهما الدارقطني<sup>(٦)</sup>. ولأنَّ المنعَ لحقِّ الورثةِ، فإذا رَضُوا بإسقاطه، نفذ. <sup>(٧)</sup> وتصحُّ لولدي وارثه، فإن قصد نفعَ الوارثِ، لم يحزُ فيما بينه وبينَ الله تعالى<sup>(٧)</sup>.

(١) ليست في (م).

(٢) البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٦٢٨) (٥).

(٣) أخرجه أحمد (١٧٦٦٣)، والترمذي (٢١٢١)، والنسائي في «الاجتبي» ٢٤٧/٦، وابن ماجه

(٢٧١٢)، من حديث عمرو بن خارجة.

وأخرجه أبو داود (٢٨٧٠)، والترمذي (٢١٢٠)، وابن ماجه (٢٧١٣)، من حديث أبي أمامة الباهليِّ.

(٤) في الأصول الخطية و (م): «إلا النسائي» وهو خطأ.

(٥-٥) ليست في (س).

(٦) في سننه ٩٨/٤.

(٧-٧) ليست في (س).

ولو وصّى لكلّ وارثٍ بمعيّن بقدرِ إرثه، أو بوقفٍ ثلثه على بعضهم، صحّ مطلقاً، وكذا وقفُ زائدٍ أجزى، ولو كان الوارثُ واحداً.

ومن لم يفِ ثلثه بوصاياه، أدخلَ النقصُ على كلِّ بقدرٍ وصيّته وإن عتقاً.

شرح منصور

٣٤٣/٢

(أولو وصّى) من له ورثة، (لكلّ وارثٍ) منهم (بمعيّن) من ماله (بقدري إرثه) (١) صحّ، أجاز ذلك الورثة، أولاً، وسواءً كان ذلك في الصحّة أو المرض. فلو ورثه ابنه وبنته فقط، وله عبدٌ قيمته مئة، وأمةٌ قيمتها خمسون، فوصّى لابنه بالعبد، ولبنته بالأمة، صحّ؛ لأنّ حقّ الوارثِ في القدرِ لا في العين؛ لصحّة معاوضة المريضِ بعضَ ورثته أو أجنبياً جميعَ ماله بثلثٍ مثله، ولو تضمّن فوات عين جميع المال. (أو) وصّى (بوقفٍ ثلثه على بعضهم) أي: الورثة، (صحّ مطلقاً) (٢) أي: سواءً أجاز ذلك باقي الورثة، أو ردّوه في الصحّة أو المرض. نصّاً، لأنّه لا يباع، ولا يورث، ولا يملك ملكاً تاماً؛ لتعلّق حقّ من يأتي من البطون به. (وكذا وقفُ زائدٍ) على الثلث، (أجزى) فينفذ، فإن لم يُجزّوه، لم ينفذ الزائدُ، (ولو كان الوارثُ واحداً) والوقفُ عليه بزائدٍ على الثلث؛ لأنّه يملكُ ردّه إذا كان على غيره، فكذا إذا كان على نفسه.

(ومن لم يفِ ثلثه بوصاياه، أدخلَ النقصُ على كلِّ من الموصى لهم، (بقدري وصيّته، وإن) كانت وصيةً بعضهم (عتقاً) كتساويهم في الأصل، وتفاوتهم في المقدار، كمسائل العول، فلو وصّى لواحدٍ بثلث ماله، ولآخرٍ بمئة، وثلثٍ بعبدٍ قيمته خمسون، وثلثين لفسادٍ أسير، ولعمارةٍ مسجدٍ بعشرين، وكان ثلث ماله مئة، وبلغ مجموعُ الوصايا ثلاث مئة، نسبت منها الثلث، فهو ثلثها، فيعطى كلُّ واحدٍ ثلث وصيّته.

(١) في (م): «وارثه».

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [وهي من المفردات، وعنه: لا يصح. وعنه: إن أجزى، صحّ].

وإن أجازها ورثة بلفظ: إجازة، أو إمضاء، أو تنفيذ، لزم.  
وهي تنفيذ، لا يثبت لها أحكام هبة، فلا يرجع أبّ أجاز، ولا  
يحث بها من حلف لا يهب. وولاء عتق مجاز، لموص، وتختص به  
عصبته.

وتلزم بغير قبول وقبض، ولو من سفيه، ومفلس، .....

شرح منصور

(وإن أجازها) أي: الوصية بزائد على الثلث، أو لوارث بشيء، (ورثة  
بلفظ: إجازة) كأجزتها، (أو) بلفظ: (إمضاء) كأمضيئها، (أو) بلفظ:  
(تنفيذ) كنفذتها، (لزم) الوصية؛ لأن الحق لهم، (افلزم بإجازتهم<sup>(١)</sup>)،  
كما تبطل بردهم.

(وهي) أي: الإجازة: (تنفيذ) لما وصى به المورث، لا ابتداء عطية، لقوله  
تعالى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّوْصِيَّيْهَا أَوْ ذِينَ﴾ [النساء: ١٢]، (فلا يثبت لها)  
أي: الإجازة (أحكام هبة، فلا يرجع أبّ) وارث من موص، (أجاز) وصية  
لاينه؛ لأن الأب إنما يملك الرجوع فيما وهبه لولده، والإجازة تنفيذ لما وهبه  
غيره لآينه. (ولا يحث بها) أي: الإجازة (من حلف لا يهب) لأنها ليست  
هبة. (وولاء عتق) من مورث (مجاز) أي: يفتقر إلى الإجازة تنجيزاً، كأن  
اعتق عبداً لا يملك غيره، ثم مات، أو موصى به، كوصية بعتق عبد لا يملك  
غيره، فعتقه في صورتين يتوقف على إجازة الورثة في ثلثيه، فإذا أجازوه،  
نفذ، وولاؤه (لموص) وتختص به عصبته لأنه المعتق، والإجازة تنفيذ فعله.

(وتلزم) الإجازة (بغير قبول) من (٢) مجاز له، (و) بغير (قبض) ولو  
كانت الإجازة (من سفيه<sup>(٣)</sup>) ومفلس لأنها تنفيذ لا تبرع بالمال. (و) تلزم الإجازة

(١-١) ليست في (س).

(٢) ليست في (م).

(٣) في (م): (سفيه).

ومع كونه وقفاً على مُحيزِهِ، ومع جهالةِ المُجازِ.  
ويزاحمُ بمجاوزِ ثلثِهِ، الذي لم يُجاوِزِهِ؛ لقصدِهِ تفضيلَهُ، كجعله  
الزائدَ لثالثِ.

لكن لو أجازَ مريضٌ فمن ثلثِهِ، .....

(مع كونه) أي: المَجازِ (وَقَفًّا عَلَى مُحيزِهِ) ولو قلنا: لا يصحُّ الوقفُ (اعلى  
نفسِ الواقفِ)؛ لأنَّ الوقفَ ليس منسوباً للمُحيزِ، وإنما هو منقذٌ له. (و) تلزمُ  
الإجازةُ (مع جهالةِ المُجازِ) لأنها عطيةٌ غيره.

شرح منصور

(ويزاحمُ) بالبناءِ للمفعولِ، (ب) -قَدَّرِ (مُجاوِزِ لثَلثِهِ، الذي لم يُجاوِزِهِ)  
كأن وصَّى لزيدٍ بالثلثِ، ولعمروَ بالنصفِ، وأجازَ الورثةُ لعمروَ خاصَّةً،  
فيزاحمهُ عمروُ (٢) بنصفِ كاملِ، فيقسَمُ الثلثُ بينهما على خمسةٍ، لزيدٍ خمساهُ،  
ولعمروَ ثلاثةُ أخماسه، (لِقَصْدِهِ) أي: الموصي (تفضيلَهُ، كجعله الزائدَ لثالثِ)  
بأن وصَّى لزيدٍ (٣) بالثلثِ، ولعمروَ (٣) بالثلثِ، ولَبَكْرَ بالسدسِ، فيقسَمُ الثلثُ  
بينهم على خمسةٍ، ثم يُكْمَلُ لصاحبِ النصفِ في الأولى نصفُهُ بالإجازة (٤).  
ومن قال: الإجازةُ عطيةٌ، عَكَسَ الأحكامَ المتقدمَةَ. وقال في المثالِ المذكورِ:  
إنما يزاحمهُ بثلثِ خاصَّةً؛ لأنَّ (٥) الزيادةُ عطيةٌ محضةٌ/ مِنَ الورثةِ، لم تَتَلَقَّ مِنَ  
الميتِ، فلا يُزاحمُ بها الوصايا، فيقسَمُ الثلثُ بينهما نصفينِ، ثم يُكْمَلُ  
لصاحبِ النصفِ نصفُهُ بالإجازة.

٣٤٤/٢

(لكن لو أجازَ مريضٌ) مرضَ الموتِ المَخُوفِ. قلت: وكذا مَنْ ألْحِقَ  
به، وصيةً تتوقَّفُ على إجازةِ، (ف) -إِجازَتُهُ (مِن ثَلثِهِ) لتركه حقاً مالياً  
كان يمكنه أن لا يتركهُ، خلافاً لأبي الخطاب، وتبعه في «الإقناع» (٦).

(١-١) ليست في (س).

(٢) في (م): «زيد».

(٣-٣) ليست في (م).

(٤) ليست في (م).

(٥) بعدها في (م): «الثلثُ بينهما نصفينِ، ثم يكمل، إذ».

(٦) ١٣٢/٣.

كُمُحَابَاةٍ صَحِيحٍ فِي بَيْعِ خِيَارٍ لَهُ، ثُمَّ مَرَضَ زَمَنَهُ، وَإِذْنٌ فِي قَبْضِ هَبَةٍ، لَا خِدْمَتَهُ. وَالْإِعْتِبَارُ بِكُونِ مَنْ وُصِّيَ أَوْ وَهَبَ لَهُ وَارِثًا أَوْ لَا، عِنْدَ الْمَوْتِ، وَبِإِجَازَةِ أَوْ رَدِّ بَعْدَهُ.

وَمَنْ أَجَازَ مُشَاعًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا أَجَزْتُ؛ لِأَنِّي ظَنَنْتَهُ قَلِيلًا، قَبْلَ يَمِينِهِ،

شرح منصور

(كُمُحَابَاةٍ صَحِيحٍ فِي بَيْعِ خِيَارٍ لَهُ) بَأَنْ بَاعَ مَا يَسَاوِي مِئَةَ وَعِشْرِينَ بِمِثْلِهِ، بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُ إِلَى شَهْرٍ مِثْلًا، (ثُمَّ مَرَضَ) الْبَائِعُ (زَمَنَهُ) أَي: فِي الشَّهْرِ الْمَشْرُوطِ فِيهِ الْخِيَارُ لَهُ، وَلَمْ يَخْتَرْ فَسَخَ الْبَيْعَ، حَتَّى لَزِمَ، فَإِنَّ الْعِشْرِينَ تُعْتَبَرُ مِنْ ثَلَاثَةٍ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ اسْتِدْرَاكِهَا بِالْفَسْخِ، فَتَعَوُّدُ لَوْرَثَتِهِ، فَلَمَّا لَمْ يَفْسَخْ، كَانَ كَأَنَّهُ اخْتَارَ (١) ذَلِكَ لِلْمَشْتَرِي، أَشْبَهَ عَطِيَّتَهُ فِي مَرَضِهِ. (و) كـ (إِذْنٌ) مَرِيضٍ (فِي قَبْضِ هَبَةٍ) وَهَبَهَا، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهَا قَبْلَ الْقَبْضِ كَانَ يُمْكِنُهُ الرَّجُوعُ فِيهَا، وَ (لَا) تُعْتَبَرُ مُحَابَاةً فِي (خِدْمَتِهِ) مِنَ الثَّلَاثِ، بَأَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ لِلْخِدْمَةِ بِدُونِ أَجْرِ مِثْلِهِ، ثُمَّ مَرَضَ، فَأَمْضَاهَا، بَلَّ مُحَابَاتَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ الْفَسْخَ إِذْنٌ لَيْسَ بِتَرْكِ مَالٍ. (وَالْإِعْتِبَارُ بِكُونِ مَنْ وُصِّيَ) لَهُ بِوَصِيَّةٍ، (أَوْ وَهَبَ لَهُ) هَبَةً مِنْ مَرِيضٍ، (وَارِثًا، أَوْ لَا، عِنْدَ الْمَوْتِ) أَي: مَوْتِ مَوْصٍ وَوَاهِبٍ، فَمَنْ وُصِّيَ لِأَحَدِ إِخْوَتِهِ، أَوْ وَهَبَهُ فِي مَرَضِهِ، فَحَدَّثَ لَهُ وَلَدٌ، صَحْتًا إِنْ خَرَجْنَا مِنْ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ لَيْسَ بِوَارِثٍ. وَإِنْ وُصِّيَ، أَوْ وَهَبَ مَرِيضٌ أَحَاهُ، وَلَهُ ابْنٌ، فَمَاتَ قَبْلَهُ، وَقَفَّتَا عَلَى إِجَازَةِ بَاقِي الْوَرِثَةِ. (و) الْإِعْتِبَارُ (بِإِجَازَةِ) وَصِيَّةٍ، أَوْ عَطِيَّةٍ، (أَوْ رَدِّ) لِأَحَدِهِمَا (بَعْدَهُ) أَي: الْمَوْتِ، وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ رَدِّ، أَوْ إِجَازَةِ، لَا عِيرَةَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ هُوَ وَقْتُ لَزُومِ الْوَصِيَّةِ، وَالْعَطِيَّةِ فِي مَعْنَاهَا.

(وَمَنْ أَجَازَ) مِنْ وَرِثَةِ عَطِيَّةٍ، أَوْ وَصِيَّةٍ، وَكَانَتْ جُزْءًا (مُشَاعًا) كَنْصَفٍ، أَوْ ثُلَاثِينَ، (ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا أَجَزْتُ) ذَلِكَ (لِأَنِّي ظَنَنْتُهُ) أَي: الْمَالِ الْمُخْلَفَ (قَلِيلًا) ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَثِيرٌ، (قَبْلَ) قَوْلِهِ ذَلِكَ (بِیَمِينِهِ) لِأَنَّهُ أَعْلَمَ بِحَالِهِ، وَالظَّاهِرُ مَعَهُ،

(١) بَعْدَهَا فِي (س) وَ(م): «وَصُول».

فِيرْجِعُ بِمَا زَادَ عَلَى ظَنِّهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَالُ ظَاهِراً لَا يَخْفَى، أَوْ تَقَوْمَ بَيِّنَةً بَعْلِمِهِ قَدْرَهُ.

وإن كان عيناً أو مبلغاً معلوماً، وقال: ظننتُ الباقي كثيراً، لم يُقبل.

### فصل

وما أوصى به لغير محصور، أو مسجداً ونحوه، لم يُشترط قبوله، وإلا اشترط.

(فيرجع<sup>(١)</sup> بما زاد على ظنه) لإجازته ما في ظنه، فإذا كان المال ألفاً، وظنه ثلاث مئة، والوصية بالنصف، فقد أجاز السدس، وهو خمسون، فهي جائزة عليه مع ثلث الألف، فللموصى له ثلاث مئة وثلاثة وثمانون وثلث، والباقي للوارث، (إلا أن يكون المال) المخلف (ظاهراً لا يخفى) على المميز، (أو تقوم) به (بيِّنَةً) على المميز (بعلمه قدره) فلا يُقبل قوله، ولا رجوع له.

شرح منصور

(وإن كان) المحاز من عطية، أو وصية، (عيناً) كعبد معين، (أو) كان (مبلغاً معلوماً) كمئة درهم، أو عشرة دنانير، (وقال) بجيزه: (ظننتُ الباقي) بعده (كثيراً، لم يُقبل) قوله، فلا رجوع له، كما لو وهبه؛ لأنه مُفْرَطٌ، وقال الشيخ تقي الدين: وإن قال: ظننتُ قيمته ألفاً، فبان أكثر، قبل، وليس نقضاً للحكم بصحة الإجازة بيينة أو إقرار، وقال: وإن أجاز، وقال: أردتُ أصل الوصية، قبل<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(وما أوصى به لغير محصور) كفقراء، أو غزاة، أو بني هاشم، (أو) وصى به لـ (مسجداً ونحوه) كتغرى ورباط، وحبج، (لم يُشترط قبوله) لتعذره، فنلزم الوصية بمجرد الموت، (وإلا) تكن الوصية كذلك، بل لآدمي معين، ولو عدداً يُمكن حصره، (اشترط) قبوله؛ لأنها تملك له، كاهبة، ولا يتعين القبول

(١) في (م): «فله الرجوع».

(٢) الفروع ٦٦٢/٥.

ومحلّه: بعد الموت، ويثبت ملكٌ موصى له من حينه، فلا يصحُّ تصرفه قبله، وما حدث من نماءٍ مُنفصلٍ، فللورثة، ويتبع متصلٌ. وإن كانت بأمةٍ، فأحبُّلها وارثٌ قبله، صارت أمٌّ ولده، وولده حرٌّ، ولا يلزمه سوى قيمتها للموصى له، .....

شرح منصور

باللفظ، بل يجوز ما قام مقامه، كأخذ، وما دلَّ على الرضا. وفي «المغني»: (١) وطؤه قبولٌ، كرجعةٍ وبيعٍ خيارٍ. ويجوز فوراً ومتراجياً.

٣٤٥/٢

(ومحلّه) (٢: أي: القبول) (بعد الموت) لأنَّ الموصى له لا يثبت له حقُّ قبله، (ويثبت ملكٌ موصى له من حينه) أي: القبول بعد الموت؛ / لأنه تمليكٌ عينٍ لمعينٍ يفتقرُ إلى القبول، فلم يسبق الملكُ القبول، كسائر العقود، ولأنَّ القبولَ من تمام السبب (٣)، والحكم لا يتقدّم سببه (٤). (فلا يصحُّ تصرفه) أي: الموصى له في العينِ الموصى بها، (قبله) أي: القبول، ببيع، ولا رهن، ولا هبة، ولا إجارة، ولا عتق، ولا غيرها؛ لعدم ملكه لها. (وما حدث) من عينٍ موصى بها بعد موتِ موصٍ، وقبَل قبولِ موصى له بها، (من نماءٍ منفصلٍ) ككسب، وثمره، وولده، (ف) هو (للورثة) أي: ورثة موصٍ، لملكهم العينَ حينئذٍ، (ويتبع) العينِ الموصى بها نماءً (متصلٌ) كسمن، وتعلم صنعة، كسائر العقود والفسوخ.

(وإن كانت) الوصية (بأمةٍ، فأحبُّلها وارثٌ قبله) أي (٥): القبول، وبعد موتِ موصٍ، (صارت أمٌّ ولده) لأنها حملت منه في ملكه لها، (وولده حرٌّ، ولا يلزمه سوى قيمتها للموصى (٦) له) أي: الموصى له بها إذا قبلها بعد ذلك،

(١) ٤٢٢/٨

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) جاء في هامش الأصل: [وهو: الملك].

(٤) جاء في هامش الأصل: [وهو: القبول].

(٥) بعدها في (م): «قبل».

(٦) في (م): «للوصي».

كما لو أتلّفها.

وإن وصّى له بزوجته، فأحبلها، وولدت قبله، لم تصير أم ولد،  
 وولده رقيقاً. وبأبيه، فمات قبل قبوله، فقبل ابنه، عتق موسى به  
 حينئذٍ، ولم يرث.

شرح منصور

(كما لو أتلّفها) لثبوت حق التملك له فيها بموت الموصي، والاستيلاء أقوى من  
 العتق، ولذلك يصح من الجنون والشريك العسير، وإن لم ينفذ إعتاقهما. وإن  
 غرس، أو بنى الوارث في الأرض، قبل القبول، ثم قبل موسى له، فكبناءً مشتركاً  
 شقياً مشفوعاً، وغرسه، على ما قاله ابن رجب<sup>(١)</sup>، وصوبه في «الإنصاف»<sup>(٢)</sup>.

(وإن وصّى له) أي: الحرّ (بزوجته) الأمة، (فأحبلها، وولدت قبله) أي:  
 القبول، وهو متعلق بـ: (أحبلها)<sup>(٣)</sup> فقط، (لم تصير أم ولد) لزوجها الموصى له  
 بها؛ لأنها لم تكن ملكه حين أحبلها، (وولده) الذي حملت به قبل قبولها،  
 (رقيقاً) إن لم يكن اشترط حرية أولاده. (و) إن وصّى لحرّ (بأبيه) الرقيق،  
 (فمات) موسى له بعد موت موص، و (قبل قبوله) الوصية، (فقبل ابنه)  
 أي<sup>(٤)</sup>: الموصى له، الوصية بجدّه، (عتق موسى به حينئذٍ) أي: حين قبول  
 الوصية؛ لملك ابن<sup>(٥)</sup> ابنه له إذن، (ولم يرث) العتق من ابنه الميت؛ لحدوث  
 حرّيته بعد أن صار الميراث لغيره. وإن وصّى له بابن أخيه، فمات قبل قبوله،  
 فقبل ابنه، لم يعتق عليه ابن عمّه؛ لأنه تلقى الوصية من جهة الموصى لا من  
 جهة أبيه، ولم يثبت لأبيه ملك في الموصى به. وكذا لا تقضى ديون موصى  
 له، مات بعد موت موص، وقبل قبول، من وصية قبلها وارثه.

(١) القواعد ص ١٤٩.

(٢) المقتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٥٦/١٧.

(٣) جاء في هامش الأصل: [ولو لم تلد].

(٤) بعدها في (م): «ابن».

(٥) ليست في (س).

وعلى وارثٍ ضمانٌ عينٍ حاضرةٍ، يَتِمَكَّنُ من قبضها بمجرد موت مورثه. لا سقي ثمرةٍ موصى بها.

وإن مات موصى له قبل موصٍ، بطلت، لا إن كانت بقضاء دينه. وإن ردّها بعد موته، فإن كان بعد قبوله، لم يصحَّ الرُدُّ مطلقاً، وإلا،

شرح منصور

(وعلى وارثٍ ضمانٌ عينٍ) لا دين، (حاضرةٍ يَتِمَكَّنُ من قبضها بمجرد موت مورثه) إن تلفت، بمعنى أنها تُحتَسَبُ على الورثة، ولا يَنَقُصُ بتلفها ثلثٌ أوصى به. نصَّ عليه في رَجُلٍ ترك مئتي دينارٍ، وعبداً (١) قيمته مئة، وأوصى لرجلٍ بالعبد، فسُرقت الدنانيرُ بعد موت الرجل، وجب دَفْعُ العبدِ للموصى له، وذهبت دنانيرُ (٣) الورثة. انتهى. لأنَّ ملكهم استقرَّ بثبوت سببه، إذ هو لا يُخشَى انفساخُه، ولا رجوعُ لهم بالبَدَلِ على أحدٍ، فأشبه ما في يدِ المودع ونحوه. ومفهومه: أنها لو كانت غائبةً أو حاضرةً، ولم يَتِمَكَّنُوا من قبضها، لم تُحتَسَبُ على الورثة. و (لا) يكون على وارثٍ (سقي ثمرةٍ موصى بها) لأنَّه لم يَضمَنَ تسليمَ هذه الثمرةِ إلى الموصى له، بخلاف البيع.

(وإن مات موصى له قَبْلَ موصٍ، بَطَلَتْ) الوصية؛ لأنها عطيةٌ صادفت المَعطَى ميتاً، فلم تصحَّ، كهَيِّتِ لِميتٍ. و (لا) تبطل الوصيةُ إن مات موصى له قَبْلَ موتِ موصٍ، (إن كانت) الوصيةُ (بقضاء دينه) لبقاء اشتغالِ الذمَّةِ حتى يُودَى الدينُ (٤).

(وإن ردّها) أي: ردَّ موصى له الوصيةَ (بعد موته) أي: الموصى، (فإن كان) ردُّه (بعد قبوله) الوصيةَ، (لم يصحَّ الرُدُّ مطلقاً) أي: سواء قبضها، أو لا، وسواء كانت مكيبلاً، أو موزوناً، أو غيرهما؛ لاستقرار ملكه عليها بالقبول، كسائر أملاكه، (والا) يكن/ ردُّه للوصية بعد قبولها، بأن ردّها قبله،

(١) بدلها في (م): «قيمته مئتي دينار وعبداً».

(٢) ليست في (س).

(٣) بدلها في (س): «إلى».

(٤) جاء في هامش الأصل ما نصه: [صورة هذه المسألة: أن يوصى زيد بقضاء دين عمرو الكائن ليكر، فيموت بكر قبل موت زيد، فإنها لا تبطل في هذه الصورة].

بطلت.

دوإن امتنع من قبولِ وردٍ، حُكِمَ عليه بالردِّ، وسقط حقُّه.  
وإن مات بعده، وقبل ردِّ وقبولِ، قام وارثه مقامه.

## فصل

وإن قال موصٍ: رجعتُ في وصيَّتي، أو أبطلتها، ونحوه، بطلت.

وإن قال في موصي به: هذا لورثتي، أو: .....

شرح منصور

(بَطَلَّت) الوصية؛ لأنه أسقط حقَّه في حال يملك قبوله وأخذه، أشبه عفو الشفيع عن شفيعته بعد البيع. ويحصل ردُّها بقوله: رَدَدْتُ، أو: لا أقبلُ، ونحوه. وترجع للورثة كأنَّ الوصية لم تكن. وإن عيَّن بالردِّ واحداً، وقصد تخصيصه بالردود، لم يكن له ذلك، وكان لجميعهم، بخلاف مالو قبل، فله أن يخصَّ من شاء.

(وإن امتنع) موصي له بعد موتِ موصٍ، (من قبولِ وردٍ) للوصية، (حُكِمَ عليه بالردِّ، وسقط حقُّه) من الوصية؛ لعدم قبوله.

(وإن مات) موصي له (بعده) أي: الموصي، (وقبل ردِّ وقبول) للوصية، (قام وارثه) أي: الموصي له (مقامه) في ردِّ وقبول، لأنه حقُّ ثبت للمورث، فينتقل إلى وارثه بعد موته؛ لحديث: «من ترك حقاً، فلورثته»<sup>(١)</sup>. وكخيار العيب، فإن كانوا جماعةً، وقبل بعضهم، وردَّ بعضهم، فلكل حُكْمه، فإن كان فيهم محورُّ عليه، فعَلَّ ولَّه الأخط.

(وإن قال موصٍ: رجعتُ في وصيَّتي) أو قال: (أبطلتها، ونحوه) كَرَدَدْتُهَا، أو غيَّرتها، أو فسختها، (بَطَلَّت) لقول عمر: يُغيِّر الرجلُ ما شاء من وصيَّته<sup>(٢)</sup>. والعِتقُ كغيره، بخلاف التدبير؛ لأنه تعليق<sup>(٣)</sup> على شرطٍ، فلم يملك تغييره، كتعليقه على صفةٍ في الحياة.

(وإن قال) موصٍ (في موصي به: هذا لورثتي) أو في ميراثي، (أو) قال:

(١) أخرجه البخاري (٦٧٣١)، ومسلم (١٦١٩) (١٤)، من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه الدارمي في «سننه» ٤١٠/٢.

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [يعني: أنه ليس بوصية].

ما وصَّيتُ به لزيدٍ فلعمرو، فرجوعٌ.

وإن وصَّيْتُ به لآخرٍ، ولم يقل ذلك، فبينهما، ومن مات منهما قبل موصلٍ، أو ردَّ بعد موته، كان الكلُّ للآخر؛ لأنَّهُ اشتراكٌ تراخُمٌ.  
وإن باعَهُ أو وهبَهُ أو رهنَهُ، أو أوجبَهُ في بيعٍ أو هبةٍ - ولم يقبل فيهما - أو عرَّضَهُ لهما، أو وصَّيْتُ ببيعه أو عتقَهُ أو هبته، أو حرَّمَهُ عليه، .....

شرح منصور

(ما وصَّيتُ به لزيدٍ فلعمرو، (ف) هو (رجوعٌ) عن الوصية الأولى؛ لمنافاته لها.  
(وإن) وصَّيْتُ بشيءٍ لإنسانٍ، ثم (وصَّيْتُ به لآخرٍ، ولم يقل ذلك) أي: ما وصَّيتُ به لزيدٍ فلعمرو، (ف) الموصى به (بينهما) أي: الموصى له به أولاً، والموصى له به ثانياً، كما لو جمع بينهما في الوصية، (ومن مات منهما) أي: من الموصى له بشيءٍ أولاً، والموصى له به ثانياً، (قَبْلَ) موتِ (موصٍ) كان الكلُّ للآخر، (أو) تأخَّرَ موتهما عن موتِ موصلٍ، و (ردَّ) أحدهما الوصيةَ (بعد موته) أي: الموصي، وَقَبْلَ الآخرِ، (كان الكلُّ) أي: كلُّ الموصى به (للاخر) الذي قَبْلَ الوصية؛ (لأنَّهُ اشتراكٌ تراخُمٌ) كما لو وصَّيْتُ لكلِّ من اثنينٍ بجميعِ ماله، ومات أحدهما قَبْلَ موتِ (١) الموصي، أو ردَّ وَقَبْلَ الآخرِ، وأجيزت وصيته، فياخذُ جميعَ المالِ. وإن وصَّيْتُ بثلثه، ثم بثلثيه للآخر، فمتغايران، وفي الردِّ يُقسَمُ الثلثُ بينهما على ثلاثة.

(وإن باعه) أي: باع موصٍ موصى به، (أو وهبه، أو رهنه، أو أوجبَه في بيع، أو هبة) بأن قال لإنسانٍ: بعْتُكَ، أو: وهبْتُكَ، (ولم يقبل) مقولٌ له ذلك (فيهما) أي: في إيجابِ البيع، وإيجابِ الهبة، فرجوعٌ. (أو عرَّضَهُ لهما) أي: البيع والهبة، فرجوعٌ. (أو وصَّيْتُ ببيعه، أو عتقَهُ) أي: ما وصَّيْتُ به لإنسانٍ من رقيقه، بأن قال: أعطوه لزيدٍ، ثم قال: أعتقوه. (أو وصَّيْتُ بـ) هبته، أو حرَّمَهُ عليه

(١) ليست في (س).

أو كَاتِبِهِ، أو دَبْرِهِ، أو خَلَطِهِ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ وَلَوْ صُبْرَةً بغيرها، أو أزال  
اسمَهُ، فَطَحَنَ الخنْطَةَ، أو خَبَزَ الدقيقَ، أو جَعَلَ الخَبزَ فَتِيئاً، أو نَسَجَ  
الغَزَلَ، أو عَمِلَ الثوبَ قَمِيصاً، أو ضَرَبَ النُقْرَةَ دراھِمَ، أو ذَبَحَ الشاةَ،  
أو بَنَى، أو غَرَسَ، أو نَجَرَ الخَشْبَةَ باباً، أو أعاد داراً انهدمت، أو  
جعلها حَمَاماً أو نَحْوَهُ، فرجوعٌ.

لا إن جَحَدَهَا، أو آجَرَ، أو زَوَّجَ، أو وَطِئَ ولم تَحْمِلَ، أو  
لَيْسَ، أو سَكَنَ موصىً به، .....

أي: على الموصى له به، كما لو وصى لزيدٍ بشيءٍ، ثم قال: هو حرامٌ عليه،  
فرجوعٌ.

شرح منصور

(أو كَاتِبِهِ) أي: الموصى به، (أو دَبْرِهِ، أو خَلَطَهُ) أي: الموصى به، مِن  
نَحْوِ زَيْتٍ، أو بُرٍّ، أو دَقِيقٍ، (بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ) مِنْهُ، (ولو) كَانَ موصىً بِهِ (صُبْرَةً)  
فَخَلَطَهَا (بغيرها، أو أزال اسمَهُ، فَطَحَنَ الخنْطَةَ، أو خَبَزَ الدقيقَ) الموصى به،  
(أو جَعَلَ الخَبزَ فَتِيئاً، أو نَسَجَ الغَزَلَ، أو عَمِلَ الثوبَ قَمِيصاً، أو ضَرَبَ  
النُقْرَةَ دراھِمَ، أو ذَبَحَ الشاةَ، أو بَنَى) الحجرَ، أو الآجَرَ الموصى به، (أو  
غَرَسَ) نَوَى موصىً به، فَصَارَ شَجْراً، (أو نَجَرَ الخَشْبَةَ باباً)، أو كَرَسِيّاً أو  
دَوْلَاباً، وَنَحْوَهُ، (أو أعاد داراً انهدمت، أو جَعَلَهَا حَمَاماً، أو نَحْوَهُ، فرجوعٌ)  
لأنَّهُ دَلِيلٌ لِاخْتِيَارِهِ الرجوعَ، وكذا لو كَسَرَ السفينَةَ، وَصَارَ اسْمُهَا خَشْباً.

(لا إن جَحَدَهَا) أي جَحَدَ الموصي الوصيةَ، فليس رجوعاً؛ لأنها عقدٌ،  
كسائر العقود. (أو آجَرَ) موصٍ عينا موصىً بها، (أو زَوَّجَ) رقيقاً موصىً به،  
(أو زَرَعَ) أرضاً موصىً بها، فليس رجوعاً، وإن غَرَسَهَا أو بناها، فرجوعٌ في  
أصحِّ الوجهين؛ لأنه يُرادُ للدوامِ، فيشعرُ بالصرفِ عن الأولِ. ذكره الحارثيُّ.  
ويمكن إدخالها في قولِ المتن: أو بنى، أو غرس. (أو وَطِئَ) أمةً موصىً بها،  
(ولم تَحْمِلَ) مِن وَطِئِهِ، (أو لَيْسَ) ثوباً موصىً به، (أو سَكَنَ موصىً به) مِن

٣٤٧/٢

أَوْ وَصَّى بِثَلَاثِ مَالِهِ فَتَلِفَ، أَوْ بَاعَهُ ثُمَّ مَلَكَ مَالاً، أَوْ بِقَفْزٍ مِنْ صَبْرَةٍ فَخَلَطَهَا وَلَوْ بِخَيْرٍ مِنْهَا.

وزيادة موصي في دار للورثة، لا المنهدم. وإن وصي لزيد، ثم قال: إن قدم عمرو، فله، فقديم بعد موت موصي، فلزيد.

شرح منصور

دار، أو بستان، أو بيت شعر، ونحوه، فليس رجوعاً؛ لأنه لا يزال الملك ولا الاسم، ولم يمنع التسليم، كغسل ثوب موصي به، أو كنس دار موصي بها، أو علم رقيقاً موصي به صنعة.

(أَوْ وَصَّى بِثَلَاثِ مَالِهِ، فَتَلِفَ) مَالُهُ الَّذِي كَانَ يَمْلِكُهُ حِينَ الْوَصِيَّةِ بِإِتْلَافِهِ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ مَلَكَ مَالاً، (أَوْ بَاعَهُ، ثُمَّ مَلَكَ مَالاً) غَيْرَهُ، فَلَيْسَ رَجُوعاً؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ بِجُزْءٍ مُشَاعٍ مِمَّا يَمْلِكُهُ حِينَ الْمَوْتِ، فَلَا يُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِيهَا، (أَوْ) كَانَتْ الْوَصِيَّةُ (بِقَفْزٍ مِنْ صَبْرَةٍ، فَخَلَطَهَا) أَي: الصَّبْرَةَ (وَلَوْ بِخَيْرٍ مِنْهَا) مِمَّا لَا تَمَيِّزُ مِنْهُ، فَلَيْسَ رَجُوعاً، لِأَنَّ الْقَفْزَ كَانَ مُشَاعاً، وَبَقِيَ عَلَى إِشَاعَتِهِ.

(وَزِيَادَةُ مَوْصِي فِي دَارٍ) بَعْدَ وَصِيَّةٍ بِهَا، (لِلْوَرَثَةِ) لِأَنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ فِي الْوَصِيَّةِ، لِعَدَمِ وَجُودِهَا حِينَهَا، (لَا الْمُنْهَدَمُ) مِنْ دَارٍ إِذَا ادَّعَاهُ (١) مَوْصِي، فَلَيْسَ لِلْوَرَثَةِ، بَلْ لِلْمَوْصِي لَهُ بِهَا؛ لِدُخُولِهِ فِي الْوَصِيَّةِ بِوَجُودِهَا حِينَهَا. (وَإِنْ وَصَّى لَزَيْدٍ) بِنَحْوِ عَبْدِ، (ثُمَّ قَالَ: إِنْ قَدِمَ عَمْرُو، فَهُوَ) مَا وَصَّيْتُ بِهِ لَزَيْدٍ، (فَقَدِيمٌ) عَمْرُو (بَعْدَ مَوْتِ مَوْصِي، فَ) الْمَوْصِي بِهِ (لَزَيْدٍ) دُونَ عَمْرُو؛ لِانْقِطَاعِ حَقِّهِ مِنْهُ بِمَوْتِ الْمَوْصِي قَبْلَ قُدُومِهِ، وَانْتِقَالِهِ لَزَيْدٍ، وَلَمْ يَوْجَدْ إِذْ ذَاكَ مَا يَمْنَعُهُ، فَلَمْ يُؤَثِّرْ وَجُودَ الشَّرْطِ بَعْدَ ذَلِكَ، كَمَنْ عَلَّقَ عِتْقاً أَوْ طَلِاقاً بِشَرْطٍ فَلَمْ يَوْجَدْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ. وَإِنْ قَدِمَ عَمْرُو فِي حَيَاةِ مَوْصِي، كَانَ لَهُ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ» (٢):

بلا نزاع.

(١) فِي (م): «أَعَادَهُ».

(٢) الْمَقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٢٧١/١٧.

ويُخرجُ وصِيَّ فوارثٌ فحاكمٌ الواجبَ — ومنه: وصيةٌ بعثق في كفارةٍ تخييرٍ — من رأسِ المالِ، ولو لم يُوصِ به، فإن وصَّى معه بتبرُّعٍ، اعتبرَ الثلثُ من الباقي.

وإن قال: أخرجوا الواجبَ من ثلثي، بُدئَ به، .....

شرح منصور

(ويُخرجُ وصيًّا) أي: موصى إليه بإخراج الواجب، فإن لم يكن، (فوارثٌ) جازئ التصرف، فإن لم يكن، (أو أبي<sup>(١)</sup>)، (فحاكمٌ، الواجب) على ميتٍ من دينِ الله تعالى لآدميٍّ، (ومنه) أي: الواجب: (وصيةٌ بعثق في كفارةٍ تخييرٍ) وهي كفارةُ اليمينِ، (من رأسِ المالِ) متعلِّقٌ بـ (يُخرج) أي: يجبُ إخراجُه، (ولو لم يُوصِ به) لقوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]، (فإن وصَّى معه) أي: الواجب (بتبرُّع) من معيَّن، أو مُشاعٍ، (اعتبرَ الثلثُ) الذي تُعتبر منه التبرعاتُ (من) المالِ (الباقي) بعد أداء الواجب، فإن كانت الزكاةُ أربعين، والدينُ عشرةً، ووصَّى بثلثِ ماله، دُفعَ الدينُ أولاً، ثم دُفعَ للموصى له عشرةً؛ لأنها ثلثُ الباقي. وعُلِمَ منه: تقديمُ الدينِ على الوصية؛ لحديثِ عليٍّ أنَّ النبيَّ ﷺ قضى بالدينِ قَبْلَ الوصيةِ. رواه أحمد، وغيره<sup>(٢)</sup>. وحِكْمَةُ تقديمها بالذكرِ في الآية، مشقَّةٌ إخراجها على الوارث، فقدِّمت حثًّا على إخراجها. قال الزمخشري<sup>(٣)</sup>: ولذلك جيءَ بكلمة: «أو» للتسوية، أي: فيستويان في الاهتمامِ وعدمِ التضييع، وإن كان مقدِّماً عليها.

(وإن قال) مَنْ عليه واجبٌ، ووصَّى بتبرُّع: (أخرجوا الواجبَ من ثلثي، بُدئَ) بالبناء للمفعول (به) أي: الواجبِ من الثلث؛ لما تقدَّم. فإن فَضَّلَ شيءٌ بعد الواجبِ،

(١-١) ليست في (س).

(٢) أحمد (٥٩٥)، والزمذني (٢٠٩٥)، وابن ماجه (٢٧٣٩).

(٣) في الكشاف ١/٥٠٨ - ٥٠٩.

فما فَضَّلَ منه، فلصاحب التبرُّع، وإلا بَطَلَتْ.

---

شرح منصور

(فما فَضَّلَ منه، ف) هو (لصاحب التبرُّع) عملاً بوصيَّته، (وإلا) يَفْضُلُ مِنَ  
الثَلَاثِ شيءٌ بعد الواجب، (بَطَلَتْ) الوصِيَّةُ بالتبرُّع، كما لو رَجَعَ (١) عنها.

---

(١) في (م): (روجع).